



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة
(مُعتمدة) شهرياً

العدد مائة وثمانية
(فبراير 2025)

السنة الحادية والخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)



يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط



الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI). المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تبعاً على موقع دار المنظومة.



العدد مائة وثمانية فبرابر 2025

تصدر شهرياً

السنة الخمسون - تأسست عام 1974



مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة معتمدة) دورية علمية مكمّمة
(اثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير د. حاتم العبد

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيرى، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

إشراف فني
د/ أمل حسن
رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار قسم النشر
أ/ زينب أحمد قسم النشر
أ/ شيماء بكر قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشاد عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجمة المراسلات الخاصة بالمجلة (إلى: و. حاتم العبد، رئيس التحرير) merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.support.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (+2)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر

الرؤية

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجالات المُحكَّمة دولياً.

الأهداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والتميزة .



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن السلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم
- أ.د. فتحي الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- ثواء / محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادى
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
- جامعة الأزهر - مصر
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا،
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة- الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزييلي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العتابي جامعة الملك سعود- السعودية
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي الأمين العام لجمعية التاريخ والأثار التاريخية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. مجدي فارح جامعة أم القرى - السعودية
- أ.د. محمد بهجت قبيسي عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. محمد بهجت قبيسي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس ١ - تونس
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونياً ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 11 ؛
- (Paper) مقياس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقياس البحث فعلي (الكلام) 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث: بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 6pt (تباع بعد الفقرة = 0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع: يوضع الرقم بين قوسين هلاكي مثل: (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 0.00، تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء على مسئولية الباحث لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تبرير البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG71000100010000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛
- استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛
- المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg
- السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس - العباسية - القاهرة - ج.م.ع (ص.ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.support@asu.edu.eg)
- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر .

محتويات العدد 108

الصفحة

عنوان البحث

LEGAL STUDIES

الدراسات القانونية

1. سلطة محكمة النقض في التصدي في مجال الدعاوى المدنية والتجارية..... 34-3
أيمن أحمد إبراهيم بدوي
2. الحريات الشخصية في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية..... 96-35
أريج عبد الفتاح عبد الفتاح السيد محمد عامر

POLITICAL STUDIES

الدراسات السياسية

3. الصراع الروسي الأوكراني من المنافسة السياسية إلى المواجهة الشاملة: 180-99
مقارنة نفسية تحليلية
داليا أحمد رشدي
4. الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا منذ العام 2014م... 208-181
مصطفى إبراهيم سلمان الشمري
5. النظام السياسي للاتحاد الأوروبي: أسس التكوين وبنية المؤسسات 246-209
أسامة عبد علي خلف
6. النزعة الشعبوية والمفارقات الفكرية 278-247
دعاء حسن محمد أحمد

HISTORICAL STUDEIES

الدراسات التاريخية

7. الوظائف الكهنوتية في إيونو خلال عصر الدولة الحديثة..... 306-281
نجاه عصام زكي سالم

ECONOMICAL STUDEIES

الدراسات الاقتصادية

8. دور السياسات الاقتصادية في مواجهة تفاقم المديونية الخارجية للدول 354-309
النامية، مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري
هيثم محمد محمد شوكت

PSYCHOLOGICAL STUDIES

دراسات علم النفس

9. فعالية برنامج علاجي معرفي سلوكي بالقبول والالتزام في خفض درجة القلق 357-392 والاكنتاب النفسي وتنمية الصمود النفسي لدى عينة من متعاطي المواد النفسية
منال مصطفى عثمان

10. اضطرابات التواصل لدى الوالدين وعلاقتها بالاضطرابات النفسية للأطفال 393-442 من الجنسين" (دراسة ارتباطية مقارنة بين الجنسين).....
هبة فتحي فرج سليم

ARABIC LANGUAGE STUDIES

دراسات اللغة العربية

11. رؤية د. مصطفى الشكعة حول الفرق الإسلامية 445 - 468
عبير عبد الستار

DRAMA AND THEATRE STUDIES

دراسات الدراما والنقد المسرحي

12. الحضور الدرامي للأسطورة في نصوص "آمنة الربيع" مسرحية "روري" 471-508
أنموذجًا
رانيا عبد الرؤوف يوسف إبراهيم فتح الباب

LINGUISTIC STUDIES

الدراسات اللغوية

13. اكتساب العبرية كلغة ثانية في الدول العربية- أفعال الطلب 511-582
والاعتذار الكلامية أنموذجًا
أحمد محمد عبد العال إبراهيم المغربي

افتتاحية العدد 108

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد (108 - فبراير 2025) من مجلة المركز «مجلة بحوث الشرق الأوسط». هذه المجلة العربية التي مر على صدورها حوالي 51 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات سياسية، دراسات تاريخية، دراسات اقتصادية، دراسات علم نفس، دراسات اللغة العربية، دراسات الدراما والنقد المسرحي، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific Research حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تُعتبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية. والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجالات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد



الدراسات الاقتصادية

ECONOMICAL STUDIES

دور السياسات الاقتصادية

في مواجهة تفاقم المديونية الخارجية للدول
النامية،

مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري

**The Role of Economic Policies in Countering
the Worsening External Indebtedness
of Developing Countries,
An Applied Study on the Egyptian Economy**

هيثم محمد محمد شوكت

Haitham Mohamed Mohamed Shawkat.

باحث قانوني بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات - وزارة الداخلية المصرية
كلية الحقوق - جامعة عين شمس - قسم الاقتصاد والمالية العامة.

**Legal Researcher at the General Directorate of Drug
Control , Ministry of Interior.**

franswa.dodo.shawkat@gmail.com



www.mercj.journals.ekb.eg



الملخص:

يُمكن من خلال السياسات الاقتصادية- للدول النامية- إيجاد حلول لمحاولة كبح جماح المديونية الخارجية، تلك المديونية التي طالما كانت تمثل عائقاً أمام تلك الدول؛ حيث تعاني تلك الدول من اختلالات هيكلية نتيجة لنقص الموارد المالية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى وجود عجز مُزمن في الموازنة العامة لتلك الدول، هذا وتكمن المشكلة في ارتباط الديون بقضايا التنمية؛ حيث إن المشكلة لا تتمثل في حجم القروض فقط، إنما في مشكلة خدمة هذه القروض ومدى قدرة الدولة على تحمل أعبائها؛ فالواقع أن الاستدانة الخارجية لا ترجع فقط إلى فجوة التجارة الخارجية؛ حيث تعجز صادرات الدولة عن تغطية وارداتها، ولكنها ترجع أيضاً إلى رغبة الدولة المقترضة في الارتفاع بمعدل الاستثمار مع تحقيق عائد منه أعلى من سعر الفائدة المقرر للحصول على القرض.

ومن خلال السياسات الاقتصادية تستطيع الدول محاولة كبح جماح المديونية الخارجية؛ فقد كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن المنصرم، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية وتغيُّر مفهومها وطريقة عملها، وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية؛ من أجل معالجة الركود الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار والنمو؛ كل ذلك استوجب القيام بالعديد من التغيرات في السياسة النقدية والمالية؛ مما أدى لتطور أساليب، وأدوات، وأهداف كل من السياسة المالية والنقدية؛ مما كان له دور كبير في تغيُّر نظرة الدول إلى السياسة النقدية والمالية.



• فالسياسات الاقتصادية وأدواتها المتعددة؛ يُمكن لحكومات الدول النامية من خلالها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي؛ بهدف محاولة السيطرة على أزمة المديونية الخارجية، وذلك من خلال:

- التأثير على أسعار الفائدة.
- التحكم في المعروض النقدي.
- محاولة تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- محاولة خفض نسب التضخم.



Abstract:

The economic policies can - through developing countries - find solutions to try to curb external indebtedness, which has long been an obstacle to those countries, as these countries suffer from structural imbalances as a result of the lack of financial and economic resources, which led to a chronic deficit in the general budget of those countries, and the problem lies in the link between debt and development issues, Since the problem is not only the size of loans, but the problem of servicing these loans and the state's ability to bear its burdens, the reality is that external borrowing is not only due to the foreign trade gap, where the state's exports are unable to cover its imports, but also due to the borrowing state's desire to raise the rate of investment while achieving a return from it higher than the interest rate set for obtaining the loan.

Through economic policies, countries can try to curb external indebtedness, as the developments witnessed by the world in the latter half of the last century, especially those related to global economic and financial crises, which had a significant impact on the increase in the volume of external indebtedness, public debt service, budget deficit and balance of payments imbalance for various countries that had a major role in transforming the role of monetary policy and changing its concept and method of work, Starting with the emergence of Keynesian thought, which called for the need for state intervention using macroeconomic policies in order to address economic stagnation, achieve stability, and growth, all of this necessitated many changes in monetary and fiscal policy, which led to the development of methods, tools, and objectives of both fiscal and monetary policy, which had a major role in changing countries' perception of monetary and fiscal policy.

Through economic policies (fiscal and monetary), governments achieve economic growth and stability, obtain stable prices, and reduce the unemployment rate, through the money supply, which uses several tools for it, such as: influencing the interest rate, and open market operations, which enter a base currency in the market by buying treasury bonds, and foreign currency, Through these economic policies, the state also seeks to achieve stability in the general level of prices by controlling the monetary policy tools represented in the money supply, domestic credit granted to the private sector, and other tools, and plays an important role in treating inflation, all with the aim of trying to control the external debt crisis.



المقدمة:

التعريف بالموضوع وأهميته:

خلال الفترة الماضية استفادت البلدان النامية من عدة قروض خارجية، والتي كان من المأمول أن تسمح للكثير منها بالانطلاقة السريعة نحو التنمية، عن طريق تشجيع الاستثمار ورفع معدلات النمو، ولكن الواقع يشير إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون مع عدم قدرة الدول المستدينة على تسديدها، أصبح يُشكّل عقبة أمام اقتصادات تلك الدول ومعوقًا حقيقيًا لعملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي حثّم على الباحث ضرورة التعرض لهذا الموضوع بالبحث والدراسة للتوصل إلى حلولٍ مُبتكرة لهذه الأزمة.

ومن نافلة القول إن التطورات والتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية كان لها أثرًا كبيرًا على اقتصادات الدول النامية؛ ومنها مصر، وذلك من حيث زيادة حجم الديون الخارجية، وخدمة الدين العام، وعجز الموازنة، والاختلالات الاقتصادية لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية وتغيّر مفهومها وطريقة عملها؛ حيث بدأ تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق نوع من الاستقرار والنمو؛ فتلك الأمور كان له عظيم الأثر في تطور أساليب السياستين المالية والنقدية، بل وأدواتهما وأهدافهما؛ مما ترتب عليه تغيّر نظرة الدول للسياستين النقدية والمالية.

فقضية الدين العام تعد من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصادات الدول، ومستوى معيشة أبنائها ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها؛ فهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة لذلك من ميزانيتها، ومن ثم فإنها تُشكل جزءًا مهمًا من إدارة الدين الحكومي، والموازنة العامة، وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي.



ومع نهاية الربع الأول من العام 2013م؛ وصل الدين المصري الخارجي إلى ما يقرب من 43 مليار دولار؛ حيث انعطفت الديون المصرية إلى منحى جديد، بعد أن زادت أثقال الدين الخارجي للقاهرة، ونظرًا لما تقدم وبتاريخ 2013/2/28م؛ أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري قراره رقم 188 بتشكيل لجنة لإدارة الدين العام الخارجي؛ كمحاولة لضبط الاقتراض الخارجي؛ حيث تتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في رصد تطورات الدين الخارجي، وذلك من حيث الحجم، والهيكل، والمصادر التمويلية، والتوظيفات؛ للوقوف على الإيجابيات والسلبيات وتشخيص الأوضاع الراهنة، ومتابعة العمليات التي تتم على القروض والمنح الخارجية، وأي حركة للمسحوبات والسداد خلال الفترة التالية لصدور القرار.

● إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في كيفية قيام الدول النامية بالحد من الاقتراض الخارجي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، وكيفية إيجاد الطرق البديلة للتمويل للتخلص من تراكم هذه المديونيات.

● أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي

- ١ - إلقاء الضوء على تطورات حجم المديونية الخارجية للدول النامية.
- ٢ - معرفة مدى خطورة الديون الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية.
- ٣ - كيفية وضع الحلول المبتكرة والمستحدثة لحل أزمة الديون الخارجية.

● منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الإحصائي من أجل جمع المعلومات الإحصائية كافة والقيام بتحليلها، وأضاف له المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي؛ لأن التكامل بينهما من أهم عوامل نجاح البحث العلمي، وأخيرًا الاستعانة بالمنهج المقارن؛ للوقوف على التجارب الدولية في هذا الصدد.

**● خطة البحث:**

وعلى هُدى ما سبق جاءت خطة البحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: تطوّر الديون الخارجية المصرية.
- المبحث الثاني: سياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية ((كأحد الاشتراطات الاقتصادية المستحدثة لتسوية الديون الخارجية)).
- المبحث الثالث: دور السياسات الاقتصادية المصرية في علاج تفاقم أزمة المديونية الخارجية.

المبحث الأول: تطور الديون الخارجية المصرية:

تُعَد قضية الدين العام من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول، ومستوى معيشة أبنائها، ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها؛ والمتأمل لأحوال الدول النامية- ومنها مصر- يجدها تتشابه كثيرًا فيما يتعلق بالمشكلات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاداتها؛ فمعظم هذه الدول ظلت تحت براثن الاحتلال لعدة قرون. وفي ضوء ما سبق؛ سوف نعرض في ثنايا هذا المبحث لمفهوم الديون الخارجية، وتطورها، ومبررات اللجوء إليها، وذلك من خلال المطالب الثلاث التالية:

- **المطلب الأول: مفهوم الديون الخارجية.**
 - **المطلب الثاني: تطوّر الديون الخارجية المصرية.**
 - **المطلب الثالث: مبررات اللجوء للاقتراض الخارجي.**
- وذلك على التفصيل التالي بيانه:



المطلب الأول- مفهوم الديون الخارجية:

لقد اختلفت الآراء وتباينت حول تحديد المقصد بمشكلة الديون الخارجية External Debt ، وذلك بالرغم من كثرة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذه المشكلة.

- هذا ويُعرّف (صندوق النقد الدولي) الديون الخارجية لدولة ما بأنها: (مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة، والمسددة إلى غير المقيمين في نفس الدولة بعملة أجنبية في ميعاد استحقاق معين)⁽¹⁾.
- وقد عرّف (البنك الدولي) الدين الخارجي بأنه: (تلك الديون التي تُسَدّد لمقرضين رسميين من الخارج بعملة أجنبية أو بسلع وخدمات، وتكون مدة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة والتي تعتبر التزامًا مباشرًا على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمانها)⁽²⁾.
- هذا وقد عرف (فريق العمل الدولي) الدين الخارجي من منظور إجمالي بأنه: (مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة والقائمة، في وقتٍ محدد على المقيمين في بلد ما لغير المقيمين، وذلك لسداد الأصل مع الفائدة أو بدونها).
- وقد أوضحت (منظمة الوحدة الإفريقية) الديون الخارجية بصفة عامة بأنها: (مجموعة الالتزامات المالية الخارجية المستحقة في فترة محددة، وهي الالتزامات التي تعاقدت عليها حكومة مركزية أو مؤسسة عامة، ولكن بضمان حكومة مركزية، أو تعاقد عليها القطاع الخاص)⁽³⁾.

ولا شك أن للقروض الخارجية آثارًا سلبية متعددة أهمها أنها تضع الدولة المقترضة في وضعٍ سياسي ونفسي دقيق، بما تعطيه من انطباع بالخضوع السياسي والاقتصادي



للدولة المقرضة، وهو خضوع قد يصل إلى مستوى الإذعان لكل ما تُمليه الدولة المقرضة عليها⁽⁴⁾.

● باستقراء ما سبق يرى الباحث:

أنه يُمكن تعريف الديون الخارجية بصورة تشمل الاعتبارات القانونية والاقتصادية بأنها: (مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الدولية الخاصة أو العامة أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق).

هذا ويختلف تأثير القروض الخارجية على الثروة القومية بالتفرقة بين وقت الحصول على القرض وبين وقت السداد⁽⁵⁾؛ ففي وقت الحصول على القرض يؤدي ذلك إلى زيادة الثروة القومية؛ لأنه عبارة عن نقل جزء من المدخرات الأجنبية إلى الداخل، ولكن هذا الأثر سُرعان ما يزول ويتلاشى بحلول ميعاد السداد؛ حيث سيؤدي ذلك إلى إنقاص الثروة القومية بمقدار أكبر؛ نظراً لأعباء الفوائد والأقساط، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار أن معظم القروض توجّه إلى الاستهلاك أو القطاعات غير المنتجة، ومن ثم حين يحين موعد السداد تُقتطع قيمة القرض من الثروة القومية، وبعبارة مختصرة؛ فإن الحصول على القرض يتمتع به الجيل الذي حصل عليه بينما تبعات السداد تتحملها الأجيال القادمة.



المطلب الثاني- تطوّر الديون الخارجية المصرية:

نتناول في هذا الشأن مراحل تطور المديونية الخارجية، وهنا نعرض لذلك التطور من خلال مرحلتين:

- الفرع الأول: مرحلة الاقتراض ما قبل التنظيم الدولي.

يرجع اكتشاف الأساليب الفنية الأولى للاقتراض إلى فترة ما قبل الميلاد في آسيا الصغرى والتي اقتصر على تقديم القروض الداخلية؛ حيث كان الاهتمام بالنشاط الزراعي باعتباره النشاط الاقتصادي الأكثر أهمية في ذلك الوقت⁽⁶⁾. ثم تلى ذلك (العصر الوسيط)؛ فالديانة المسيحية كانت ترفض الحصول على فوائد ربوية، وكذلك ظهر الدين الإسلامي وحرّم الربا، وتبع ذلك تقلص الاقتراض إلى حدٍ كبير؛ وابتداءً من القرن 16 الميلادي؛ حيث كانت النظم المملّكية والإمبراطوريات تندمج فيها شخصية الحاكم في شخصية الدولة؛ فكانت القروض آنذاك تُعقد باسم الملك (الحاكم)، وكان الدور الشخصي للحاكم هو العامل الحاسم في مسألة إبرام القروض. هذا وقد شهدت القروض الدولية حالة من الانتعاش مع بداية القرن 19 الميلادي؛ حيث شهدت تلك الفترة تنقلات رؤوس الأموال من الدول الاستعمارية الكبرى إلى المستعمرات الفقيرة؛ هذا وقد أدت غالبية تلك الديون إلى التدخل العسكري المباشر من قبل الدائنين بسبب عدم الوفاء⁽⁷⁾.

- الفرع الثاني: مرحلة الاقتراض في عهد التنظيمات الدولية.

لتلافي مأساة الحروب مرةً أخرى؛ بدأ التفكير في إنشاء تنظيم دولي دائم، يتم من خلاله التنسيق والتعاون بين الدول حتى لا تؤدي الخلافات بينها إلى حروب، وكانت محصلة ذلك إنشاء منظمة عصبة الأمم؛ ولذلك لم يعد للتدخل العسكري مكاناً بعد مرحلة التنظيم الدولي؛ حيث بدأت أولى مراحل التنظيم الدولي تجني ثمارها؛ حيث بدأت استراتيجية دولية لمواجهة أزمة الديون، وقد تمثّل ذلك في ظهور وسيلة جديدة



لمعالجة التأخر في سداد الديون، وهي وسيلة (الاتفاق) وأفضل مثال لذلك حالة الديون الألمانية عام 1924 م⁽⁸⁾.

ونتيجة لتحرر العديد من الدول النامية من قبضة الاستعمار؛ فقد لجأت تلك الدول إلى محاولة تنمية مواردها، ولذا لجأت إلى سوق الاقتراض الخارجي حتى تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، وكان هناك شكلين للتمويل الخارجي (الأول) الاقتراض الخارجي في شكل أموالاً سائلة، (الثاني) الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ولما كانت تلك الدول النامية المستدينة غير قادرة على سداد أعباء ديونها الخارجية، بل وتعثرها في ذلك الأمر مراراً؛ فقد نتج عن ذلك إنشاء نادي باريس (club de Paris)⁽⁹⁾ عام 1956م، وذلك لإعادة جدولة ديون الأرجنتين.

وعلى ذات المنوال تم إنشاء (صندوق النقد الدولي) الذي أنشئ بموجب معاهدة دولية في العام 1944م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي،⁽¹⁰⁾ وكذلك (البنك الدولي) الذي أنشئ في العام 1944م، وهو أحد الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة التي تعني بالتنمية⁽¹¹⁾.

• **وعن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على تطور معدل المديونية الخارجية لمصر؛** اعتماداً على مقارنة مؤشرات الدين الخارجي لمصر قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي من أجل معرفة تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على المديونية الخارجية لمصر؛ ومن ثم على مناخ الاستثمار.

• **والجدول التالي يوضح مدى تطور حجم المديونية الخارجية للدولة المصرية بالمليار دولار:**



العام	1980	1988	1990	1992	95/94	1996	97	2000	2011	2020	2023
حجم المديونية الخارجية.	23,742	44	40	31,1	33	31	28,7	27,7	34,9	125,3	163,5
	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار

وبمتابعة الأرقام الرسمية حول المؤشرات الأساسية المتعلقة بالمديونية الخارجية

لمصر قبل الإصلاح الاقتصادي، نلاحظ اتجاه المديونية الخارجية للتزايد طوال فترة الثمانينات⁽¹²⁾؛ حيث تزايد إجمالي الدين الخارجي لمصر من ٢٣,٧٤٢ مليار دولار عام ١٩٨٠م حتى بلغ 44,40 مليار دولار عام ١٩٨٨م؛ وفي عام ١٩٩٠م بلغ إجمالي الدين الخارجي لمصر نحو 40 مليار دولار؛ ومنذ بداية التسعينات، ومع البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، تلاحظ انخفاض إجمالي قيمة الدين الخارجي للدولة المصرية من ٤٠ مليار دولار إلى ٣١,١ مليار دولار في عام ١٩٩٢م؛ ولكن في أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥م ارتفع إجمالي الدين الخارجي قليلاً حيث بلغ ٣٣ مليار دولار، ولكنه عاود الانخفاض بعد ذلك ليصل إلى ٣١ مليار دولار في عام ١٩٩٦م. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹³⁾؛ فقد تراجع إجمالي الدين الخارجي لمصر ليصل إلى ٤٦,٨% بنهاية عام ١٩٩٦م مقابل ٧٥% عام 1992/1991م، كذلك انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من ٢٦,٣ عام ١٩٩٠م إلى ٢٠,٨ في العام ١٩٩٢م، ثم انخفضت إلى 15,1% عام ١٩٩٤م، ثم إلى ١٣,١% في العام ١٩٩٥م، ثم ارتفعت هذه النسبة قليلاً إلى ١٣,٦% في عام ١٩٩٦م، إلا أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى إلى ١٠,٧% عام ١٩٩٧م؛ ومنذ العام ١٩٩٧م انخفض إجمالي الدين الخارجي لمصر إلى نحو ٢٨,٧ مليار دولار، وواصل الانخفاض بعد ذلك إلى أن بلغ ٢٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، إلا أنه أخذ في الارتفاع بعد ذلك منذ عام ٢٠٠١م إلى أن بلغ إجمالي الدين نحو ٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ نلاحظ أنه في عام ١٩٩٧م انخفض إجمالي الدين إلى 38,1%، ثم انخفض هذا المعدل إلى ٣٤% عام

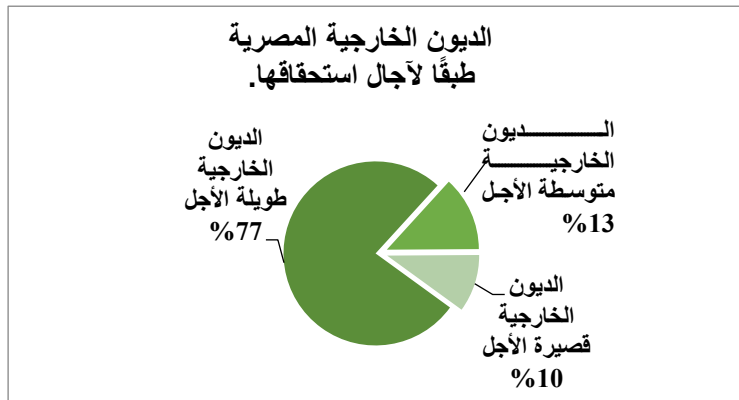


١٩٩٨م، ثم واصل الانخفاض بعد ذلك؛ ففي عام ١٩٩٩م بلغ هذا المعدل 31,7% ، وانخفض مرة أخرى في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٧,٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام ٢٠٠٤م؛ ارتفع هذا المعدل إلى نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، أما نسبة خدمة الدين إلى الصادرات؛ فقد انخفضت إلى نحو 10% في عام ١٩٩٧م مقارنةً بنحو ٢١% في العام ١٩٩٢م؛ أي أنها انخفضت إلى النصف تقريباً في خلال خمس سنوات، وقد واصلت هذه النسبة في الانخفاض بعد ذلك؛ حيث بلغت 9% عام ١٩٩٩م، وفي عام 2004م بلغت هذه النسبة 10%، ثم انخفضت إلى ٩,٧% في عام ٢٠٠٥م مقارنةً بـ ٢٦,٣% عام 1990م.

• وتدنا المؤشرات الإيجابية السابقة حول تطور المديونية الخارجية لمصر إلى أن الإصلاح الاقتصادي أسهم - في حدود معينة - في خفض المديونية الخارجية لمصر، ومن ثم في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة.

• ومن خلال الشكل التالي نعرض لأخر تطورات الديون الخارجية (المصرية):



المصدر: أعد الشكل من خلال الباحث؛ اعتماداً على بيانات وتقارير صادرة من وزارة المالية المصرية. فمن خلال هذا الشكل نلاحظ أن الديون الخارجية المصرية طويلة الأجل تمثل نسبة 77%، بينما تمثل الديون متوسطة الأجل نسبة 13%، في حين تمثل الديون



قصيرة الأجل نسبة 10% من قيمة إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدولة المصرية حتى العام 2054م والبالغ قيمتها الإجمالية مليار دولار.

المطلب الثالث- مبررات اللجوء للاقتراض الخارجي:

إن الحاجة للتمويل الخارجي للبلاد المتخلفة- ومنها الاقتراض بطبيعة الحال- تجد مبررها الموضوعي فيما يُطلق عليه بوجود فجوة الموارد المحلية، "وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الإدخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة"، فعندما يُحدد المجتمع معدلاً معيناً للنمو؛ فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب- ضمن ما يتطلب من أمور عديدة- الوصول بمعدل الاستثمار إلى حد معين؛ فإذا قُصرت موارد المجتمع المتاحة داخلياً لتمويل الاستثمارات المطلوبة؛ فإن الاقتصاد القومي يعجز- والحال هذه- عن الوصول إلى معدل النمو المستهدف⁽¹⁴⁾. وعليه؛ سوف نعرض لهذا المطلب من خلال فرعين؛ لبيان أبرز مبررات اللجوء للاقتراض الخارجي:

- الفرع الأول: المبررات الداخلية للجوء للاقتراض الخارجي:

هناك العديد من المبررات والعوامل الداخلية التي دفعت الدول النامية للاقتراض الخارجي، لعل من أبرزها:

1- تزايد الطلب الكلي وضعف المدخرات الوطنية:

فقد اتبعت الدول النامية أنماطاً للإنفاق مبنية على الزيادة في الاستهلاك الكلي من السلع والخدمات بمعدلات تفوق كثيراً إمكانيات الإنتاج المحلي، وهذا يشجع الواردات على حساب الصادرات؛ ولهذا عجزت الادخارات المحققة محلياً عن الوفاء



بمتطلبات الاستثمار المستهدف، وكان نتائج ذلك حدوث فجوة موارد مالية؛ مما جعل هذه الدول تضطر إلى الاعتماد على القروض الخارجية لتغطية هذه الفجوة.

2- سوء إدارة الدين الخارجي:

لم يتوفر لمعظم الدول المدينة تصوراً واضحاً لكيفية إدارة عملية الاقتراض الخارجي وتقييم جدارة الدول المدينة في تسديد الدين عند استحقاقه؛ ولهذا فإن عملية إدارة الدين الخارجي تعد جزءاً أساسياً من التسيير الاقتصادي الكلي السليم. وعليه؛ فإن التسيير السيء للديون الخارجية وإدارتها بطريقة غير فعّالة في معظم الدول المدينة أدى إلى زيادة تأزم وضع الديون الخارجية لهذه البلدان.

3- فشل السياسات الإنمائية:

فقد اتبعت معظم الدول النامية سياسات التنمية المعتمدة على الإحلال محل الواردات، ولكن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق الهدف المنشود؛ ألا وهو تخفيض نسبة الواردات مقارنةً بالصادرات، ولكن الأمر أدى إلى إنتاج موجه للسوق المحلية وليس للتصدير؛ مما ترتب عليه تدهور حالة ميزان المدفوعات عوض تحسينه.

4- عدم وجود بيئة جاذبة لرأس المال وهروبه نحو الخارج:

إن البيئة الملائمة أو الجاذبة لرأس المال تتمثل في توفر العوامل السياسية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، وكان من نتيجة عدم وجود هذه البيئة في البلدان النامية هي عزوف الاستثمارات الأجنبية عن المشاركة في عمليات التنمية.

- الفرع الثاني: المبررات الخارجية للجوء للاقتراض الخارجي.

هناك العديد من المبررات والعوامل الخارجية التي دفعت الدول النامية للاقتراض الخارجي؛ تتمثل أهمها في العوامل الآتية⁽¹⁵⁾:



1- التبادل الغير متكافئ وتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية:

فقد تخصصت الدول النامية في قطاعات إنتاجية أو صناعية غير رائدة وأقل مردودية، معتمدة على تكنولوجيا ضعيفة، كما تخصصت أيضًا في تصدير مواد أولية بأسعار لا تتحكم فيها، وإنما يتحكم في سعرها العرض والطلب عليهما في السوق، في حين أن الدول المتقدمة تخصصت في قطاعات استراتيجية صناعية وزراعية ذات تكنولوجيا متطورة، بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية نتيجة لزيادة أسعار الواردات بمعدل أكبر من معدل تزايد أسعار الصادرات.

2- الأزمات النقدية الدولية:

إن تطور سوق (الأورو- دولار) الذي تبوأ مكانة مهمة في زيادة التمويل الدولي، وبشكل واسع في ظل الحرية الخالية من القيود التي تفرضها السلطات النقدية في الدول، قد أدى إلى تنافس البنوك الدولية في إقراض الدول النامية التي كانت ترغب في الحصول على قروض خارجية، بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، مع تهاطل الفوائض المالية للدول النفطية، كل هذا أدى إلى إقبال الدول المدينة وخاصةً دول أمريكا اللاتينية على الاقتراض من هذه السوق؛ مما زاد من تعقيد الأزمة مع بداية الألفية الجديدة.

3- طبيعة الديون المقترضة:

يُشير تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2022م إلى أن نصيب القروض المعقودة بأسعار فائدة معوضه بالنسبة لمجموع الديون الخارجية للدول النامية قد بلغ 42,7% من مجموع الديون عام 2020م مقابل 16,2 عام 2012م⁽¹⁶⁾.

4- ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة:

يؤدي ارتفاع الأسعار إلى التأثير على أوضاع المديونية الخارجية للدول النامية في عدة نواحي؛ منها:



تزداد مديونية الدول النامية غير المصدرة للنفط بسبب ارتفاع تكلفة استيراد البترول، وبالتالي ترتفع تكلفة الواردات، وبالتالي يزداد العجز الخارجي؛ وينتج عن ذلك لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما يزيد من حجم المديونية وأعبائها، وبارتفاع أسعار النفط؛ فإن الدول المصدرة للنفط حصلت على فوائض مالية كبيرة ووظفت هذه الأموال في أسواق المال الدولية، وتنافست البنوك الدولية في إعادة تدوير هذه الفوائض من خلال إقراضها؛ مما أدى إلى اعتماد هذه الدول على الاقتراض وهو ما يزيد من تفاقم وضعية المديونية الخارجية للبلدان النامية.

وتعد الديون الخارجية بشتى أنواعها العامة والخاصة ظاهرة عامة متزامنة للتبادل التجاري الدولي منذ القدم، بحيث لا يوجد كيان اقتصادي أو كيان سياسي إلا وطرق هذا الباب لتمويل الفجوات الداخلية المتمثلة في عجز الموازين العامة أو تلك المتمثلة في موازين المدفوعات، بحيث إن هذا التوجه يبرره القصور في مؤشرات الكلية، ترتب على الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية بعد نيلها الاستقلال السياسي أن تبحث عن فرص لتنمية الاقتصاد المحلي وسرعان ما اصطدمت بعدم كفاية مواردها المحلية، وخاصةً التي تلزم لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الأساسية، فلجأت إلى الاقتراض الخارجي.

المبحث الثاني: سياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية ((كأحد

الإشتراطات الاقتصادية المستحدثة لتسوية الديون الخارجية)):

تعد معاملات إعادة تنظيم الدين إحدى سمات النشاط المتعلق بالدين الخارجي؛ فالاقتصادات تواجه في بعض الأحيان صعوبات في الوفاء بالتزامات دينها الخارجي، أو قد يرغب المدينون في تغيير نمط سداد التزاماتهم الخارجية لأسباب



مختلفة، بما في ذلك تخفيض مخاطر صعوبات الدفع مستقبلاً أو تخفيض تكلفة الاقتراض، وفي هذا السياق؛ فإنهم قد يقومون بعمليات إعادة هيكلة الدين وتحويل الدين. وعليه؛ سوف أقدم سياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية، موضحاً ذلك من خلال بيان مضمونها والتداعيات الاقتصادية المترتبة عليها؛ وذلك من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول- مضمون سياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية:

بحلول عام ١٩٨٩م وجدت العديد من الدول النامية؛ مثل: المكسيك، والبرازيل أنها غير قادرة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية، حتى مع قيامها باتباع سياسات وإجراءات إصلاح هيكلية للقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية التي تعاني منها، نتيجة لذلك ساد الاعتقاد لدى الدول المدينة بضرورة تبني سياسات عملية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بدعم من المؤسسات المالية؛ وكان من نتيجة ذلك أن وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مايو ١٩٨٩م على دعم العمليات التي من شأنها إحداث تخفيض في أصول الدين أو في مدفوعات خدمته وأدرج تلك العمليات في برامج التكيف التي يقرها الصندوق على البلدان النامية المدينة، ولكن سرعان ما أدركت البلدان النامية المتأزمة في مديونياتها الخارجية أن تلك الوسائل التقليدية لتسوية ديونها الخارجية أصبحت لا تُجدي شيئاً. وعليه؛ دفعت الحاجة إلى إيجاد حلولاً غير تقليدية لتسوية تلك المديونيات الخارجية الخائفة، وكان من بين تلك الحلول المبتكرة؛ مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية⁽¹⁷⁾، ووفقاً لهذه السياسة المبتكرة تقوم الدول المدينة بتحويل دينها الخارجي إلي مجموعة من الأسهم والسندات لصالح الدول والمؤسسات الدائنة، وتُشكل هذه الأسهم جزءاً من ملكية أصل من أصول الدولة الإنتاجية المملوكة لها "القطاع العام" ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمتد أيضاً إلي حق تلك الدول التي تملك جزءاً من الأصول أن تدير تلك المشروعات وفقاً للأسس التي تتم في الأسواق "العرض والطلب"، وسُيسهم هذا الأمر في تطوير



تلك المشروعات وزيادة ربحيتها ويقلل من حاجة الدول المدينة إلى الاستدانة من الخارج، هذا وقد طبقت بعض الدول النامية المدينة هذا النظام؛ مثل: تركيا، وشيلي، والمكسيك، والبرازيل، ويتخذ التطبيق العملي لهذه الطريقة صوراً أخرى نعرضها من خلال الفرعين التاليين:

- الفرع الأول: مبادلة الدين بالأسهم للقطاع الخاص.

ووفقاً لهذه الصورة يقوم الدائن بخصم جزء معين من دينه ومبادلته بالعملة الوطنية وفقاً لسعر الصرف المُعلن، ثم يقوم بعد ذلك باستخدام تلك العملة الوطنية في شراء أسهم في شركات موجودة بالفعل أو مشروع يتم إنشاؤه. وبناءً على ما سبق؛ يمكن تعريف سياسة مبادلة الدين بحقوق ملكية بأنها:

(العملية التي تنطوي على بيع الدين الخارجي للدولة المدينة والمقومة بالعملة الأجنبية للدائن، وتحويل قيمة الدين الجديد إلى العملة المحلية للمدين بسعر الصرف السائد بين العملتين، واستقلال العملة المحلية في تملك أسهم بعض شركات قطاع الأعمال العام أو في شراء سلع وخدمات أو إنشاء مشروعات مشتركة حسبما تحدده الدولة المدينة من أهداف).

وهذه الطريقة تحقق فائدة لكل من الطرفين حيث يستثمر الدائن أمواله في مشروع يُدر له دخلاً بعد أن كان مُجرد دين قد يفقد الأمل في تحصيله، وبالنسبة للمدين؛ فإنه سيستفيد بتخفيض قيمة الديون الخارجية دون أن يدفع أية مبالغ للخارج، بل إن المشروع الذي نشأ أو سيتم إنشاؤه عادةً ما يكون مشروعاً إنتاجياً يُدر دخلاً ويُسهّم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية- في بعض الدول- كالبطالة ونقص المعروض من السلع والخدمات، وتضم هذه العملية عادةً ثلاثة أطراف؛ هم⁽¹⁸⁾:



1- **الدولة المدينة:** وهذه الدولة المدينة يكون لديها الاستعداد لتحويل دينها لأسهم مقابل الإسهام في مشروعات إنتاجية تُسهم في حل مشكلاتها الاقتصادية؛ مما يُعَد بمثابة محاولة للخروج من أزمة مديونياتها الخارجية.

2- **البنوك التجارية:** التي تقوم ببيع الديون أو تبادلها بأسهم؛ مما يدعم مركزها المالي.

3- **المستثمرون:** وهم عادةً من الشركات الدولية التي تقوم بشراء تلك الأسهم نظير تعهد الدولة المدينة بتحويلها إلي قيمتها بالعملة الوطنية مقابل الإسهام في شركة إنتاجية وهو ما يعد فرصة جيدة للمستثمر.

• هذا وتتم هذه الطريقة عادةً عن طريق اتباع الدولة المدينة لعدة خطوات؛ منها:

1- أن تقوم الدولة المدينة بتصفية وبيع شركات ومشروعات القطاع العام المملوك لها (سواء مشروع أو أكثر) إلي القطاع الخاص.

2- ألا يقل نصيب القطاع الخاص في شركات ومشروعات القطاع العام المباعة عن 40% من رأسمال هذه الشركة أو المشروعات.

3- أن تدعم البنوك هذه العملية عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات المالية اللازمة لإتمام صفقات الخصخصة.

وَتُعدا شيلي والمكسيك من الدول التي اتبعت هذا الأسلوب عند تسوية بعض ديونها الخارجية، ومن الأمثلة العملية على تلك الصورة قيام شركة نيسان بشراء جزء من ديون المكسيك الخارجية؛ حيث قامت الشركة بشراء نحو 60 مليون دولار من الدين الحكومي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار، وذلك بمساعدة (American Latin citi corp) (19)؛ حيث قدمت شركة نيسان سندات الدين إلي البنك المركزي المكسيكي وحصلها مقابل ذلك علي نحو 54 مليون بيزو "العملة



الرسمية للمكسيك" بسعر الصرف الرسمي المعلن، وقد استخدمت الشركة هذه الأموال لزيادة رأس مالها في فرع شركتها الموجودة بالمكسيك.

وتجربة شيلي سنة 1985م تعد من أبرز التجارب فيما يخص تحويل الدين؛ نظرًا إلي المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية؛ فخلال ثلاث سنوات ونصف حُول 4,2 مليار دولار؛ أي ما يُمثّل 29% من الديون متوسطة وطويلة الأجل المستحقة، بعد ذلك توسعت العملية في أنحاء شتى من العالم⁽²⁰⁾؛ حيث إنه منذ العام 1985م إلي 1996م، حُول 38,6 مليار دولار كديون إلى استثمارات، وقد ترتب عن التوافق المنسجم بين عمليات التحويل هذه وبرامج الخصخصة تكثيف صفقات التحويل خلال 1989 و1990م، لكن ومع بداية 1994م بدأت تتلاشى العملية بشكلٍ كبير.

ووفقًا لإحصائيات المتاحة؛ فإن إجمالي الاستثمارات التي وردت إلي شيلي خلال الفترة (1983م : 1986م) بلغت نحو 400 مليون دولار، منها 65 مليون دولار استثمارات إضافية، وفي المكسيك بلغت هذه الاستثمارات نحو مليار و133 مليون دولار منها 141 مليون دولار استثمارات إضافية⁽²¹⁾.

• وعلى الرغم من المزايا التي ترتبها هذه الصورة من صور سياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية؛ فإن هناك بعض أوجه الخلل والقصور التي قد تنتج عند تطبيقها سواء من الناحية المالية أو على السياسة النقدية للدولة، ويتمثل ذلك في الأوجه الآتية:

1- فمن الناحية المالية؛ فإن مبادلة الديون الخارجية بالتزامات داخلية قد يؤدي إلي زيادة أعباء خدمة الدين بالعملة المحلية، خاصةً إذا كان سعر الفائدة مرتفعًا، وهو ما سينعكس على استمرار العجز في الموازنة العامة.

2- تؤثر هذه الصورة علي السياسة النقدية المتبعة داخل الدولة؛ لأن هذه الطريقة تستتبع ضرورة تحويل هذه الأسهم إلي عملة محلية بسعر الصرف المعلن، وهو ما يمكن أن يؤدي إلي زيادة الإصدار النقدي ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم؛ ولذا



ذهبت بعض الدراسات إلى القول بأن تمويل ما لا يزيد عن 5% من الدين الخارجي للمكسيك، والفلبين، والأرجنتين، والبرازيل عن طريق البنوك قد يؤدي إلى زيادة في الإصدار النقدي بنسبة تراوح ما بين 33% حتى 59%.

3- ويضاف لما سبق؛ أن هذه الطريقة لا تؤدي إلى القضاء على مشكلة المديونية بشكل نهائي؛ إذ إن الدراسات المقارنة تؤكد أن المبالغ التي يشملها التحويل لا تعد إلا نذراً يسيراً من إجمالي مبلغ الدين؛ فمثلاً في تونس بلغ إجمالي قيمة الديون التي حُولت إلى استثمارات نحو 150 مليون يورو من إجمالي الدين المستحق عليها والمقدر بنحو 13 مليار يورو بنهاية عام 2014م.

4- يشكك البعض في جدوى هذه الطريقة؛ لأنها ستؤدي إلى إضفاء المشروعية على قروض عُقدت في ظروف مشكوك فيها أو في ظل حكومات فاسدة؛ مما يفتح الباب لعمليات غسل الأموال ونهب الثروات الوطنية، فضلاً عن أن هذا الأسلوب عادةً ما يصبح أداة في يد الدائن يفرض من خلالها مجالات التمويل وكيفيته، على النحو الذي يتعارض مع سيادة الدولة والاحتياجات التنموية الحقيقية.

● باستقراء ما سبق يرى الباحث:

أيًا كان الرأي حول هذه الصورة؛ فإن الباحث يرى أن هذه الصورة يمكن جعلها أكثر فعالية في تسوية الديون الخارجية، وذلك إذا ما وُضعت بعض الضوابط؛ مثل:

- قيام البنوك المحلية بشراء هذه الأسهم نظير حوافز استثمارية تقررها الدولة.
- تحديد المجالات الاستثمارية التي يتم المشاركة فيها بعيداً عن المشروعات التي تمس الأمن القومي.
- يفضل لو أن المشاركة تكون في مشروع مزعم إنشاؤه وليس مشروعاً قائماً بالفعل.
- إعداد دراسات الجدوى اللازمة عن المشروعات الاستثمارية والفرص والمكاسب التي سيجنيها المستثمر.



- وضع الضوابط الكفيلة للاستفادة القصوى من هذه المشروعات الجديدة لخدمة الاقتصاد الوطني وعملية التنمية الاقتصادية.

- حظر استخدام هذا الأسلوب في تملك أصول للدولة ذات طبيعة استراتيجية تتعلق.

- الفرع الثاني: مبادلة الديون بالسندات.

ووفقاً لهذه الصورة تُحول أصول الدين إلى أوراق مالية (سندات) يُعاد جدولتها نظير ضمانات إضافية، وتُمول هذه السندات الجديدة بمساعدة الدائنين وذلك لضمان سداد أصل الدين المقترض أو بعضاً منه؛ ولذا يتم مبادلة الديون حالة الأداء بسندات جديدة تحتوى على مبالغ مخفضة من الدين الأصلي، وقد تُحمل أيضاً بسعر فائدة يقل عن السعر السائد في الأسواق⁽²²⁾.

ويرى الباحث أن هذه الطريقة لن تؤدي إلى إنهاء الدين؛ فهي فقط تسهم في تقليل قيمته نظير التعهد بالسداد في المستقبل مع تقديم ضمانات إضافية، وهو الأمر الذي ينعكس في الغالب الأعم على معيشة الأفراد سلباً؛ نظراً لتعهد الدولة بتطبيق برنامج تقشف أو برنامج إصلاحى؛ مما يروج له صندوق النقد الدولي.

وهذه الأداة تعد أداة جيدة إذا ما أُحسن استخدامها وفق للمقترحات المذكورة آنفاً، بينما تصبح مرفوضة تماماً إذا ما كان المقصود منها تملك الأصول الانتاجية للدولة (القطاع العام)؛ لأن هذا معناه عودة الاستعمار مرة أخرى؛ ولذا نؤيد الرأي الذي ذهب إلي أن (الاقتراح بتحويل الدين إلى استثمارات) يتيح للدول الاستعمارية العودة مرة أخرى لمزاولة الهيمنة والسيطرة بعد انتهاء عصر الكولونيالية الفجة Colonialism⁽²³⁾؛ وتلك هي - في اعتقادنا - أهم سمات الإمبريالية الجديدة؛ ومن نافلة القول؛ نُذكر أن هذا الاقتراح من المؤكد ليس في صالح البلاد المدينة؛ لأنه في الواقع ليس إلا عودة للاستعمار في أسلوب عصري عبر بوابة الديون.



المطلب الثاني - التداعيات الاقتصادية لسياسة مبادلة الديون

الخارجية بأصول الملكية:

في إطار سياسة الدول النامية- ومنها الدولة المصرية بطبيعة الحال- في تخفيض الضغوط على ميزان مدفوعاتها وأعباء خدمة الدين الخارجي؛ فقد تبنت العديد من الحكومات برنامج لمبادلة الديون، وتعني مبادلة الديون في أبسط صورها تحويل الديون إلى حقوق ملكية؛ أي تحصل الدولة الدائنة على أصول تخص الدولة المدينة بدلاً من سداد الدين سداداً نقدياً ومباشراً بالعملات الأجنبية.

ولتوضيح التداعيات الاقتصادية لسياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية؛ فإننا سوف نسوق "الصين والدول الإفريقية" كنموذج لتلك السياسة، التي قد تفتح الباب للوقوع في الحلقة المفرغة للديون الخارجية؛ ومن ثم للاحتلال الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية للدول النامية التي طالما ولا زالت تعاني من تداعيات تلك الديون الخارجية.

• الصين والدول الإفريقية كنموذج (24):

فقد نشرت كلية الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة (جونز هوبكنز) الأمريكية ورقة بحثية بعنوان: "ما هي الموصفات الصينية لتخفيف ديون الدول الإفريقية؟" إذ تطرقت الدراسة إلى عدم وجود أدلة، تدعم المخاوف من أن الصين تستخدم ديونها للسيطرة على الأصول الاستراتيجية للدول المستدينة، لكن بالمقابل سُجِّل للصين في الآونة الأخيرة، مشاركتها المباشرة في ملكية المشاريع، عن طريق الاستحواذ على حصة من الأسهم.

فأول قرض صيني للقارة الإفريقية أُعطي إلى غينيا في 1960م، وفي خلال العقود الأربعة الماضية مَوَّل ذلك البلد مشاريع على طول القارة بفوائد صفرية تقريباً،



وبفترات سماح تصل لخمسـة أعوام، كما أنها أدارت استخدام مزيج من الهبات والقروض، التي يمكن أن تصل فترات سدادها إلى مدد تتراوح بين 15 إلى 30 عامًا.

• ولكن في جميع عقود القروض التي أعطتها الصين منذ أوائل القرن الحالي، ضمن مشاريع المساعدات الخارجية، كانت تُضمن العبارة التالية:

(إن وُجِدَت أيّة صعوبة في سداد الدين في الموعد المحدد، يمكن تمديد فترة السداد بعد التشاور بين الحكومتين)⁽²⁵⁾، وفي إطار متصل كان هناك استخدام مكثف لعبارة (التنازل عن الحصانة السيادية)، وذلك في عقود القروض لبلدان؛ مثل: نيجيريا، وكينيا، هذا الأمر تحديدًا أشارت إليه دراسة حديثة من كلية "هارفارد" للأعمال، بالاشتراك مع جامعة "سياتل" للقانون؛ إذ عرضت الدراسة أن بند التنازل عن "الحصانة السيادية" يسمح بمقاضاة دولة ذات سيادة في محكمة أجنبية أو الخضوع للتحكيم الدولي.

وأجرى القائمون على الدراسة مراجعة للعديد من عقود القروض الصينية، ووجدوا أن معظمها يتضمن لغة بشأن التنازل عن الحصانة السيادية، وفي الوقت نفسه لم يجد الباحثون أي "مصادرة لأصول سيادية" من قبل الصين، نتيجة للتخلف عن السداد، إن كان في إفريقيا أو على مستوى العالم.

مقابل ذلك بررت الصين اللجوء لإدراج بند "السيادة"، على أنه ممارسة شائعة في العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية، وعليه ذكرت الدراسة الأكاديمية، أن الانتقاد الموجه لذلك البند - في بعض الدول - كان يُوظف لصالح بعض الأجندات السياسية المحلية، خصوصًا أن هذه المفاهيم في تمويل المشاريع الدولية والقانون التجاري هي مفاهيم فنية تمامًا، تُستخدم بشكل روتيني. وعليه مرت ديون القارة السمراء، وبالتزامن



مع الأزمات الاقتصادية لغالبية دول القارة، بعمليات إعادة جدولة وصلت أحياناً لعشرات المرات.

وفي بداية تسعينيات القرن المنصرم وضمن برامج إعادة الهيكلة- بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين- خصصت عدد من الحكومات الإفريقية مؤسساتها المملوكة للدولة، وتم بموجب ذلك إعطاء موافقتها على مبادلة القروض الصينية بأسهم في المؤسسات الرسمية للدولة، ولكن بعد العام 2019م بدأت تتغير إجراءات (التخلف عن السداد)، ولم تعد مسألة إعادة الهيكلة التجارية هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها بكين للضغط من أجل السداد عند تعسر الدولة، بل أصبحت تتجه نحو إيقاف المصاريف على المشاريع التي يجري تنفيذها؛ مما يُبطئ إنجازها، لكن هذا الأمر بطبيعة الحال ألحق أضراراً بالمقاولين الصينيين؛ ويضاف لتلك الإجراءات الجديدة، عدم منح قروض جديدة حتى يتم دفع جزء من القروض القديمة؛ وهو ما يمكن أن نطلق عليه مصيدة الديون الصينية، وفي حال استطاعت المشاريع تحقيق إيرادات؛ يستكمل التمويل كما حصل في خط حديد أديس أبابا⁽²⁶⁾.

وبتاريخ 2022/4/22م تعهدت الصين بالانخراط في إعادة هيكلة ديون الدول الفقيرة، كما ذكرت كريستالينا جورجييفا (المديرة العامة لصندوق النقد الدولي) في مؤتمر صحفي: (لقد حصلنا على التزام ملموس جداً من الصين بشأن إعادة هيكلة الديون في زامبيا).

• ولا شك في أن مبادلة الديون تحقق عدة مزايا أو منافع اقتصادية بالنسبة للدولة المدينة، من أهمها:

1- تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات؛ حيث يترتب على مبادلة الديون عدم السداد بالعملة الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم قيمة ومركز العملة الوطنية للدولة المدينة.



2- إعادة تدوير الأموال؛ أي المعادل بالعملة المحلية لقيمة الديون التي تمت مبادلتها في شرايين وروافد الاقتصاد المحلى للدولة المدينة.

3- إضافة استثمارات جديدة لاقتصاد الدولة المدينة من خلال استخدام قيمة هذه الديون بالعملة المحلية في إنشاء مشروعات جديدة تسفر عن توفير فرص عمل للمتعطلين.

والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد لجأت إلى أسلوب مبادلة الديون منذ سنوات طويلة؛ أي أن هذا الاتجاه في معالجة الدين الخارجي ليس حديثاً على الدولة المصرية، بل قد مارسته قديماً منذ تسعينات القرن الماضي مع عدة دائنين أوروبيين، ومن أشهر عمليات مبادلة الديون التي أبرمتها الحكومة المصرية مع كل من إيطاليا وسويسرا من خلال المعونة الإيطالية والصندوق المصري السويسري للتنمية⁽²⁷⁾، إلا أن مبادلة الديون لم تكن عمليات واسعة النطاق في تلك السنوات.

• **وفى مقابل المزايا التي تحققها آلية مبادلة الديون الخارجية؛** فإن هذه الآلية لا تخلو من عدة عيوب قد تكون في غير صالح الدولة المدينة، ويرجع ذلك إلى أن أي قرض يجب أن يتضمن عدة شروط أو قيود يفرضها الدائن على المدين؛ حيث يرى الدائن أن مثل هذه الشروط قد تضمن له حقوقه في استرداد القرض، وأيضاً في جدية المدين في السداد.

وتتوقف عيوب آلية مبادلة الديون الخارجية على نوع آلية المبادلة ذاتها؛ فإذا كانت **مبادلة مباشرة للديون**؛ بمعنى أن تتضمن قيام الدولة المدينة بالتنازل عن بعض من أصولها المهمة أو الاستراتيجية للدولة الدائنة، كأن تتنازل عن ملكية بعض فنادقها أو مصانعها وفاءً للدين، وهنا تكتنف عملية مبادلة الديون أضراراً بالغة للدولة المدينة؛ حيث يُفرض تقييم مجحف لقيمة الأصول موضوع المبادلة، ولا شك أن في ذلك خراب اقتصادي للدولة المدينة يفوق تأثيره سداد الدين سداداً طبيعياً بالعملة الأجنبية.



أما إذا كانت مبادلة الديون بمثابة مبادلة غير مباشرة؛ بمعنى أن تتضمن قيام الدولة الدائنة باستخدام القيمة المعادلة بالعملة المحلية للدين في إقامة مشروعات جديدة في الدولة المدينة؛ فإن الدولة الدائنة قد تتمكن بإقامة مشروعات معينة تحقق مصالحها أولاً وتهدر مصالح الدولة المدينة؛ فقد تفرض الدولة الدائنة مشروعات تعتمد على الاستيراد المنتظم منها لتحلب موارد الدولة المدينة إلى الأبد من خلال تلك المشروعات.

• أما عن طبيعة المشروعات التي تحقق صالح الاقتصاد المصري في إطار آلية المبادلة غير المباشرة للديون؛ فنرى أن تكون في صورة المشروعات الآتية:

- 1- المشروعات التصديرية.
 - 2- المشروعات كثيفة العمالة.
 - 3- مشروعات إحلال الواردات.
 - 4- المشروعات التي تستخدم التقنيات العالية والحديثة.
- هذا وتمر مبادلة الديون بحقوق الملكية بالعديد من الخطوات قد تطول أو تقصر وفقاً لطبيعة كل مبادلة وطبيعة الجهات الدائنة والمدينة، ويمكن توضيح هذه الخطوات في العرض التالي (28):

- **الخطوة الأولى:** افتراض وجود مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله إما عن طريق شراء أسهم بعض الشركات في الدولة المدينة أو في إنشاء مشروعات جديدة؛ فيقوم هذا المستثمر بالبحث عن مصرف أجنبي ينوب عنه في التعامل مع الدائن.
- **الخطوة الثانية:** يقوم المصرف الأجنبي الوسيط بشراء أذونات الدين من الدائن، وذلك مقابل خصم معين يُتَّفَق عليه بين المستثمر الأجنبي في المصرف الأجنبي الوسيط والدائن، وتحدد قيمة هذه الأذونات في السوق الثانوي، أخذاً في الاعتبار معدل الخصم المتفق عليه ومستوى الجدارة الائتمانية للمدين.
- **الخطوة الثالثة:** يقوم الدائن بمبادلة أذون الدين التي في حوزته بالقيمة الوطنية لهذا الدين بالعملات الأجنبية.



- **الخطوة الرابعة:** يقوم المصرف الأجنبي الوسيط بإرسال أذونات الدين بالعملة الأجنبية لعميله المستثمر الأجنبي نظير حصوله على مصروفات معينة متفق عليها مع هذا المستثمر، وهنا تنتهي مهمة المصرف الأجنبي الوسيط.
- **الخطوة الخامسة:** يقوم المستثمر الأجنبي بتقويض بنك نيابةً عنه في البلد المدين لكي يقوم بتحويل أذونات الدين الخاصة بالمستثمر الأجنبي إلى أذونات دين جديدة بالعملة المحلية للمدين بسعر الصرف السائد بعد الحصول على التراخيص اللازمة من البنك المركزي في البلد المدين.
- **الخطوة السادسة:** يقوم البنك المحلي في البلد المدين بتسليم أذونات الدين الجديدة المقومة بالعملة المحلية للبلد المدين إلى المستثمر الأجنبي.
- **الخطوة السابعة:** يقوم المستثمر الأجنبي باستخدام قيمة أذونات الدين الجديد بعد بيعها في السوق الثانوي إما في شراء إحدى أسهم الشركات العاملة في دولة المدين أو في إنشاء بعض المشروعات الاستثمارية الجديدة في هذا البلد.
- **الخطوة الثامنة:** في حالة شراء المستثمر الأجنبي لأسهم في شركات بلد المدين يقوم البنك المحلي المفوض من قبل المستثمر الأجنبي في شراء هذه الأسهم في البلد المدين بإرسال هذه الأسهم المشتراه إلى المستثمر الأجنبي، وهنا تكون المبادلة قد انتهت، وبما يؤدي في النهاية إلى حدوث تخفيض في قيمة الدين الخارجي للمدين. ومن الأفضل أن يكون الكيان أو الشكل القانوني لهذه المشروعات في صورة مشاركة في الملكية بقيمة الدين مع الحكومة أو مع شركاء محليين، وبطبيعة الحال فإن المدين ليس صاحب القرار منفردًا، بل يجب ألا يكون الدائن أيضًا مُملئًا لشروطه على المدين، والفيصل هو المفاوضات الجادة بينهما لتحقيق نوع من التوازن العادل بين مصالح كل منهما؛ فهذه هي المبادئ السياسية والاقتصادية معًا والتي تحكمها المصالح المشتركة أولاً وأخيرًا.



المطلب الثالث - تطبيق سياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية على الحالة المصرية:

بتاريخ 2022/8/27م أعلن رئيس مجلس الوزراء المصري "مصطفى مدبولي"؛ خطة الحكومة المصرية السماح للدول الدائنة للدولة المصرية بضخ استثمارات وشراء حصص ملكية واستثمارية مقابل الديون فيما تملكه الدولة من أصول غير استراتيجية، تبتعد من الأصول والشركات التي تتعلق بالأمن الاستراتيجي القومي المصري؛ مثل: الموانئ، والمطارات⁽²⁹⁾.

وهذا الأمر ليس بجديد على الحكومة المصرية؛ فقد طبقت الحكومات المصرية المتعاقبة منذ أكثر من 30 عامًا، وتأتي هذه السياسة في إطار قيام الحكومة المصرية بتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص - سواء المصري أو الأجنبي - بتخارج الدولة من الشركات العامة لإتاحة الفرص أمام القطاع الخاص، في خطة تستهدف جذب استثمارات مقدره بما يقرب من 10 مليارات دولار أمريكي خلال العام 2023م. هذا وتتمثل خطة الحكومة المصرية بشأن تطبيق سياسة مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية فيما يُسمى "بوثيقة ملكية الدولة" التي تُضم المشروعات والاستثمارات التي ستخارج منها الدولة لإتاحة فرصة أمام القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) بقيمة 40 مليار دولار على مدار أربعة أعوام، هذا وقد أكدت الحكومة المصرية على أن هناك عدة استثمارات ومشروعات لا يمكن أن تتخارج منها الدولة على الإطلاق، تلك المتعلقة بقطاعات البنية الأساسية والصرف والتعليم والصحة.

هذا وتُعد وزارة التعاون الدولي هي الجهة المسئولة عن التنسيق والمتابعة مع الجانب الدائن حول برنامج مبادلة الديون، كما تقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية في مصر للاتفاق على المشروعات ذات الأولوية، ووفقًا لاتفاقيات مبادلة الديون؛ فإنه يتم إنشاء لجنة لإدارة المقابل المحلي للديون تُشكّل برئاسة وزيرة التعاون الدولي وسفير



الدولة الشريكة، أو من ينوب عنهما، وتعمل اللجنة على اختيار المشروعات التي سيتم تمويلها في إطار آلية المبادلة وفقاً لأولويات محددة متفق عليها.

• وقد اتجهت مصر منذ عقد التسعينيات من القرن المنصرم إلى تبني أسلوب مبادلة الديون الخارجية من خلال تحويلها إلى هيئات أو مؤسسات تعمل في مجال التنمية بمفهومها الشامل، وذلك لتحقيق عدة أهداف؛ منها⁽³⁰⁾:

1- التخفيف من أعباء المديونية الخارجية من خلال تمويل مشروعات تنموية واستثمارية.

2- تشجيع عملية الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات.

3- تقديم الدعم للموازنة العامة للدولة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد منذ العام 2011م.

4- إعفاء الدولة من عبء تدبير النقد الأجنبي اللازم لسداد هذه الديون الخارجية.

5- حماية اقتصادات الدول المدينة من أزمة التخلف عن السداد.

وتعد اتفاقية نادي باريس الموقعة مع مصر في مايو 1991م- والمتعلقة بجدولة المديونية الخارجية لمصر والمستحقة للدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس- هي الإطار المنظم لعملية مبادلة الديون⁽³¹⁾.

• ورغم مزايا مبادلة الديون؛ فإن الأمر لا يخلو من مخاطر من بينها عدم التقييم العادل؛ فعندما تحاول البلدان مبادلة ديونها بالأسهم تكون في صالح القطاع الخاص الذي يميل إلى الاستفادة من الوضع، خاصة حينما تختلف القيمة الدفترية للأصول كثيراً عن قيمتها السوقية؛ هذا وتتيح مقايضات الديون أيضاً أمام الهيمنة الاقتصادية؛ إذ تطلب الجهة المهيمنة امتيازات في البلد المدين من أجور وساعات العمل ونوع التقنية المستخدمة والإعفاءات الجمركية والضريبية.

ومن نافلة القول إن هناك أرقام كارثية تفتح الباب أمام مقايضات صعبة، وذلك بعد وصول الديون العالمية لمستويات حرجة⁽³²⁾؛ فقد طفت آلية المبادلة بقوة حالياً في



إطار مبادلة الأصول؛ أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشروعات التي تمتلكها الدولة، وهو أمر يقبله الدائنون؛ لأنه يُحسن محافظهم المالية ويحوّل الديون المشكوك في تحصيلها لأصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة، وبالتالي يتحول الدائنون لمستثمرين.

• والجدول التالي يوضح أهم الاتفاقات التي أبرمتها الحكومات المصرية المتعاقبة مع العديد من الدول ومؤسسات التمويل الدولية بشأن مبادلة الديون الخارجية بأصول الملكية:

الدول محل الاتفاق	تاريخ إبرام الاتفاقية	حجم الدين المتبادل	بنود الاتفاقية
ألمانيا	2011م	204,5 مليون يورو	1- تخصص نسبة 50% من هذا المبلغ لتمويل مشروعات تخدم مجالات الحد من الفقر وحماية البيئة والتعليم الأساسي. 2- تخصص نسبة 50% المتبقية لوزارة المالية لدعم الموازنة العامة للدولة.
سويسرا	1995م	150 مليون فرنك سويسري	1- تخفيف عبء المديونية الخارجية. 2- دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل مشروعات تنموية تنفذها جمعيات أهلية في مجالات مختلفة؛ مثل: خلق فرص عمل، وزيادة الدخل للطبقات الفقيرة، ومشروعات البيئة، ومحو الأمية، والأمومة والطفولة
إيطاليا	2001م	150 مليون دولار	1- في إطار الاتفاق الأول للمبادلة لتمويل 54 مشروع في 23 محافظة.
	2007م	100 مليون دولار	2- في إطار الاتفاق الثاني للمبادلة اتفق على تمويل عدد 26 مشروع في حدود مبلغ 494,427 مليون جنيه مصري.
	2012م	100 مليون دولار	3- في إطار الاتفاق الثالث للمبادلة وقعت مصر وإيطاليا، اتفاق مشروع الرعاية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية بالأقصر بقيمة 42 مليون جنيه.
فرنسا	1994م	58 مليون فرنك فرنسي	1- مشروع التدريب والتأهيل لتوفير فرص عمل.
	1999م	300 مليون فرنك فرنسي	2- مشروع إحياء تراث الحرف اليدوية القائمة على الألياف الزراعية.
الصين	يُزَمَع إبرامها بنهاية، 2023م	18 مليار دولار	(مشاورات جارية) بشأن مبادلة ديون مستحقة للصين بقيمة 18 مليار دولار بأصول استراتيجية مصرية من موانئ ومطارات (مثار خلاف برلماني).

المصدر: أعدّ الجدول من قبل الباحث من خلال البيانات الرسمية لوزارة التعاون الدولي.



المبحث الثالث: دور السياسات الاقتصادية المصرية في علاج

تفاقم أزمة المديونية الخارجية:

نظرًا لتعاظم دور الدولة، وذلك بفضل سياساتها الاقتصادية والتي في مقدمتها السياسات المالية والنقدية والتجارية؛ فإننا سوف نعرض لتأثير تلك السياسات في علاج تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وذلك بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، وسوف نوضح في السطور التالية دور السياسات الاقتصادية المصرية في علاج تفاقم أزمة المديونية الخارجية.

المطلب الأول- دور السياسة النقدية المصرية في علاج تفاقم

أزمة المديونية الخارجية:

يُعرّف سيادة الدكتور السيد عطية عبد الواحد السياسة النقدية بأنها: (الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على عرض النقود في المجتمع)؛ أي أن السياسة النقدية هي تلك السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى السياسة النقدية أيضًا بسياسة الائتمان⁽³³⁾.

هذا وتتخذ لجنة السياسة النقدية القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، وتتكون تلك اللجنة من تسعة أعضاء تشمل محافظ البنك المركزي ونائبي المحافظ وستة أعضاء من مجلس إدارة البنك المركزي⁽³⁴⁾، وللسياسة النقدية دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي للدولة، وتنبع هذه الأهمية من تعدد الأهداف التي تتمتع بها؛ حيث إن للسياسة النقدية دورًا مهمًا في مواجهة التضخم والحفاظ على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تطبيق السياسة الانكماشية التي تهدف إلى تقليل المعروض النقدي داخل الاقتصاد عن طريق زيادة أسعار الفائدة، وبالتالي سوف يقل الإنفاق عن طريق ادخار المال بدلًا من انفاقه، وبالتالي تنخفض الأسعار.



وتأكيدًا لاستمرار دعم البنك المركزي المصري لاستقرار الاقتصاد المصري؛ فقد خُذ معدل التضخم المستهدف في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2022م عند 7% (± 2 نقطة مئوية) مقارنة بـ 9% (± 3 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من 2020م، وهذا ما تحقق بالفعل، هذا ويظل الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقدية للسيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصددمات العرض، والتي قد تؤدي إلى انحراف التضخم عن المعدلات المستهدفة، وقد يجيد التضخم عن المعدلات المستهدفة نتيجة لعوامل خارجة عن نطاق تأثير السياسة النقدية⁽³⁵⁾.

وفي ضوء ما سبق؛ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري رفع أسعار العائد الأساسية بمقدار 200 نقطة أساس، وتؤكد على أن مسار أسعار العائد الأساسية يعتمد على معدلات التضخم المتوقعة وليس على معدلات التضخم السائدة، كما تشدد اللجنة على ضرورة تقييد السياسة النقدية كشرط أساسي لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة من قبل البنك المركزي المصري والبالغة 7% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024م، و5% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2026م، وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب التطورات الاقتصادية كافة ولن تتوانى عن تعديل سياستها من أجل تحقيق هدف استقرار الأسعار⁽³⁶⁾.

المطلب الثاني- دور السياسات المالية المصرية في علاج تفاقم أزمة المديونية الخارجية:

السياسة المالية هي: (السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج



والتوظيف، وبعبارة مختصرة استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وقروض وموازنة عامة في تطوير وتنمية واستقرار الاقتصاد⁽³⁷⁾؛ فالسياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعّالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية؛ مما ينعكس في نهاية الأمر بالإيجاب على خدمة الديون الخارجية.

• وعن أدوات تلك السياسات المالية- والتي يمكن من خلالها للحكومة المصرية محاولة كبح جماح الديون الخارجية- فهي تتمثل في:

(1) الإيرادات العامة: وهي تعني (الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية، وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة).

(2) النفقات العامة: ويقصد بها (مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادًا لحاجاتٍ عامة).

ومن نتائج تلك السياسات المالية، يتضح أن الحكومة المصرية- مثلها مثل باقي حكومات الدول النامية- تسعى جاهدة لتوظيف تلك السياسات الأخيرة- بأدواتها المختلفة؛ في محاولة للسيطرة على الديون الخارجية المُستفحلة.

المطلب الثالث- دور السياسات التجارية المصرية في علاج

تفاقم أزمة المديونية الخارجية:

السياسة التجارية تمثل أهم السياسات الاقتصادية، والتي اعتاد صانعو القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها والتعويل عليها خلال الخمسين السنة السابقة؛ مما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حدٍ سواء، ودفع اقتصادات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية الشرسة⁽³⁸⁾.



هذا ويُعد إصلاح السياسات التجارية في مصر ظاهرة مُعقّدة وديناميكية لا تزال تخضع للسياسة المحلية والمصالح والضغط الخارجية والتي ليست دائماً لأغراض توجيه التجارة، وينحصر الاهتمام بالسياسة التجارية في الدول النامية بالاتجاه نحو حماية وتقييد التجارة وعدم تحريرها، وذلك بالاعتماد على عدد من التبريرات؛ مثل تحسين معدل التبادل التجاري؛ حيث تُفرض قيود جمركية، وسيؤدي ذلك إلى رفع أسعار السلع المستوردة؛ مما يؤدي بدوره إلى خفض الطلب عليها محلياً وينخفض سعرها في السوق الدولي، ومن ثم سيكون له آثاراً إيجابية على معدل التبادل التجاري، هذا وتمثل نسبة التجارة المصرية في السلع والخدمات 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022م، ويستهدف زيادتها إلى 45% بنهاية العام 2023م.

هذا وتتبنى الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة برنامج إصلاح اقتصادي شامل يتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030م، والتي تضع الملف الاقتصادي في مقدمة أولوياتها.



الخاتمة:

لقد كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن المنصرم، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية وتغير مفهومها وطريقة عملها؛ حيث تعد قضية الدين العام من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصادات الدول، ومستوى معيشة أبنائها، ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها؛ فهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة لذلك من ميزانيتها، ومن ثم فإنها تُشكل جزءاً مهماً من إدارة الدين الحكومي، والموازنة العامة، وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

هذا وتعد مصر من الدول التي يرتفع فيها الدين الداخلي والخارجي؛ مما يعطي هذان المتغيران دوراً رئيساً في درجة فاعلية السياسة النقدية سواء من خلال الاستقرار النقدي والحد من معدلات التضخم، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف، ويزيد ذلك من الأعباء الواقعة على عاتق صانعي السياسة المالية والنقدية للتنسيق فيما بينهم لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

هذا وترجع أهمية ذلك البحث إلى أن الموضوع الذي يتناوله يُلقى أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي في مصر في ظل تطور هيكل السياسة المالية والنقدية خلال فترة الدراسة، وبالتالي وجِدَت الحاجة لمعرفة أي تلك المتغيرات أكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي المصري.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرة الدول النامية للسياسات الاقتصادية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف؛ حيث إن هدف السياسة النقدية الأساسي بالنسبة للدول المتقدمة هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم إلى أدنى مستوياته، أما الدول النامية؛ فهي ترى أن هدف السياسة النقدية هو أمر أبعد من ذلك بكثير؛ إذ تهدف تلك الدول الأخيرة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات، وكبح جماح أزمة مديونيتها الخارجية.



• النتائج :

- من خلال ما عُرض في ثنايا هذا البحث؛ توصل الباحث إلى عدة نتائج مهمة، وهي:
- (1) أن الدين العام الخارجي يمكن أن يكون ذا أثر إيجابي على الاقتصاد القومي إذا ما أُحسن استخدامه.
 - (2) إن تبني الدولة المصرية لبرامج إصلاح اقتصادي قاسية، انعكس سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ مما أدى إلى ظهور العديد من الاضطرابات الاجتماعية.
 - (3) إن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول النامية، لا ترجع بالكامل إلى القروض الخارجية، وإنما مردها يعود إلى طريقة الدول المقترضة في إدارة الأموال؛ فقد أثبت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد اتجهت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات الغير منتجة.
 - (4) برامج الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت الحكومة المصرية في تنفيذه مع صندوق النقد الدولي، اعتبارًا من العام 2016م؛ نتج عنه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، بقيمة 7,3 مليار دولار بنهاية العام 2022م.
 - (5) أظهر تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري في العام 2022م، تسجيل حجم المديونية الخارجية نحو 34,3% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليعد الدين الخارجي ضمن حدود يمكن التحكم بها، وفقًا لتصنيف صندوق النقد الدولي.
 - (6) مدفوعات الدين الخارجي تفرض ضغطًا شديدًا على الدولة المصرية؛ حيث تواجه الدولة المصرية جدولًا مزدحمًا بالتزامات الديون الخارجية في العام 2023م، تصل إلى 9,33 مليار دولار في النصف الأول من هذا العام، و8,32 مليار دولار في النصف الثاني.



(7) إن جميع المبادرات التي اقترحتها الدول الدائنة والمنظمات المالية الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية، انطلقت في تحليلها باعتبار أن أزمة الديون هي مجرد أزمة نقص سيولة، لكن عندما أصبحت هذه الأعباء ضخمة وتجاوزت طاقة هذه الدول على السداد، وتوقف العديد منها عن السداد؛ تعامل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع هذه الأزمة على أنها أزمة إفلاس.

(8) يعد قياس مؤشر الاستدامة المالية من المنهجيات المعتمدة في التعرف على قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية، من خلال تقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية على الموازنة العامة، خاصةً عجز الميزانية ومعدل الدين العام.

(9) أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس المناخ الملائم في مصر للتصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات من فقر، وتهميش، وتبعية، وارتهان للمؤسسات المالية الدولية.



التوصيات:

وفي نهاية هذه الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

(1) ضرورة اتباع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك عن طريق تحديد شروط اللجوء للاقتراض الخارجي وحالاته، ثم تحديد مجالات استخدام الأموال المقترضة.

(2) ضرورة أن تسعى الدول النامية جاهدة إلى إنشاء قاعدة إنتاجية حقيقية، عن طريق استغلال الموارد الموجودة لديها، والقيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة لرفع كفاءة التمويل المحلي؛ مما يساعد على توفير السلع الأساسية للمواطنين وتشجيع التصدير.

(3) العمل على خفض نسبة الديون الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

(4) ضرورة أن تحد الدول النامية من عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية؛ لأنها عادةً ما تقترن بشروطٍ مُجحفة، تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية السيئة؛ مما يؤدي في النهاية إلى ازدياد الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

(5) العلاج الهيكلي للاقتصاد المصري، بتعديل بنيته الاقتصادية نحو الاهتمام بالصناعات التحويلية، وتفعيل عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإحلال محل الواردات وزيادة الصادرات، بما يخفف من العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، والميزان التجاري وميزان المدفوعات.



• ملحق:

جدول سداد أقساط الدين المصري الخارجي متوسط وطويل الأجل حتى عام 2054م

:

السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي	السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي
2023	9,33	8,32	17,65	2039	0,86	0,84	1,7
2024	10,9	13,3	24,2	2040	1,2	0,79	1,99
2025	9,3	5,8	15,1	2041	0,78	0,75	1,53
2026	6,6	10,2	16,8	2042	0,71	0,7	1,41
2027	5,8	4,3	10,1	2043	0,69	0,67	1,36
2028	3,6	2,6	6,2	2044	0,67	0,66	1,33
2029	2,9	2,2	5,1	2045	0,65	0,65	1,3
2030	3,2	1,9	5,1	2046	0,64	0,64	1,28
2031	4,4	1,58	5,98	2047	3,12	0,52	3,64
2032	4,12	1,44	5,56	2048	2,01	0,46	2,47
2033	1,36	2,47	3,83	2049	1,94	0,39	2,33
2034	1,24	1,23	2,47	2050	2,4	0,26	2,66
2035	1,205	1,17	2,375	2051	0,25	0,98	1,23
2036	1,07	1,05	2,12	2052	0,182	0,152	0,334
2037	1	0,9	1,9	2053	0,126	0,119	0,245
2038	0,9	0,875	1,775	2054	0,1	0,09	0,19

• إجمالي قيمة المديونية الخارجية حتى العام 2054م (158 مليار دولار).

• المصدر : بيان صحفي للبنك المركزي المصري في 2022/9/3م.



المراجع

- (1) دكتور/ رياض صالح أبو العطا، ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، 1993م، حيث يُشار لهذا التعريف، ص 63 .
- (2) دكتورة/ إيمان محمد شريف محمد طاهر عليش، رسالة دكتوراه بعنوان: (نحو نموذج لقياس استدامة الدين الخارجي، دراسة مقارنة بين مصر والدول النامية)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2008م ، ص6.
- (3) دكتور/ رياض صالح أبو العطا، المرجع السابق، ص62.
- (4) دكتور/ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص 298.
- (5) دكتور/ صفوت عبد السلام عوض الله، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٢٢١ وما بعدها.
- (6) دكتور/ رياض صالح أبو العطا "ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، دار النهضة العربية، 1993م، ص 32.
- (7) ومن حالات التدخل العسكري بسبب تراكم الديون الخارجية، الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م، والاحتلال الفرنسي لتونس عام 1881م.
- (8) يُعد اتفاق لندن بشأن الديون الخارجية الألمانية، هو بمثابة معاهدة لتخفيف عبء الديون بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والدول الدائنة، تلك الديون التي وصلت حينها إلى 16 مليار مارك ألماني، حيث وقعت الاتفاقية في لندن في 27 فبراير 1953م، ودخلت حيز التنفيذ في 16 سبتمبر 1953م.
- (9) يوسف بطرس غالي، "اتفاق مصر في نادي باريس: تحليل للقاعدة النظرية والآثار المالية على خدمة الديون الخارجية المصرية"، الأهرام الاقتصادي، العدد 118، نوفمبر 1997م، ص 8.
- (10) دكتور/ عبد الحميد الشورى، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية (أهداف صندوق النقد الدولي)، ص 93.
- (11) دكتور/ السيد عطية عبد الواحد، العلاقات الاقتصادية الدولية "الجزء الثاني"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص 266.
- (12) World ,Bank, World Debt tables, 1992, PP 120- (33) 122.
- (13) دكتور/ صفوت عبدالسلام عوض الله، الإصلاح الاقتصادي وأثره على مناخ الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص 56 وما بعدها.



- (14) دكتور/ صلاح حامد محمد حسنين، تقاوم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والوسائل المستحدثة لتسويتها، ص4.
- (15) دكتور/ حسين السيد حسين القاضي، المدرس المساعد بكلية الحقوق جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد والمالية العامة، إدارة الدين العام الخارجي، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 2002م، ص48.
- (16) Miquel Dijkman : “ monitoring financial stability in developing and emergining Economies : practical guidance for conducting macro prudential analysis” , Policy Research Working Paper , World Bank , April 23 , 2015.
- (17) La conversion de dettes extérieures est un échange de dettes-assorti généralement d'une décote contre une créance autre qu'une dette extérieure, comme des titres de participation ou des fonds de contrepartie qui peuvent être utilisés pour financer une politique ou un projet déterminé. Les conversions de créances en prises de participation, en aide à la protection de l'environnement ou en financement du développement sont toutes des exemples de conversion de dettes.
- (18) Fonds monétaire international statIstIques de La Dette extrleure Gulde Pour Les statIstIcIeNs et Les UtILIsateurs Numéro de la page 96.
Au lieu d'échanger des créances contre d'autres créances, les pays pourraient engager un processus de conversion de dette - transformation juridique et financière du passif d'une économie. Généralement, la conversion implique l'échange, avec une décote, d'une dette extérieure en devises contre une obligation autre qu'une dette, en monnaie nationale.
- (19) Daniel Oks :” Portfolio Effects of Debt – Equity Swaps and Debt Exchanges with some Applications to Latin America “ , Working Paper , World Bank , June 1990, P.P23:26.
- (20) هذا وترى الحكومة الفنزويلية أن مقايضة أسهمها في مصفاة نפט في الدومينيكان بسندات متعثرة، تمثل نموذجًا محتملاً للصفقات المستقبلية، في الوقت الذي تسعى فيه لإصلاح العلاقات مع الدائنين؛ فمقايضات الديون مقابل حقوق الملكية تُعد شائعة في إجراءات إفلاس الشركات، وقد استخدمتها دول أميركا اللاتينية الأخرى لمعالجة التخلف عن السداد في الماضي.



- (21) دكتور/ صلاح حامد محمد حسنين, تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والوسائل المستحدثة لتسويتها، مرجع سابق، ص 55.
- (22) دكتور/ صلاح حامد محمد حسنين، مرجع سابق، ص 57.
- (23) الكولونيالية الاستعمارية، أو بالإنجليزية Colonialism هي ممارسة أو سياسة للسيطرة على أشخاص أو مناطق أخرى من قبل شعب محدد أو سلطة ما، غالبًا عبر إنشاء المستعمرات بهدف الهيمنة الاقتصادية، وفي عملية الاستعمار قد يفرض المستعمر دينه ولغته واقتصاده وممارساته الثقافية الأخرى، ويحكم المسؤولون الأجانب المنطقة سعيًا وراء مصالحهم، وذلك للاستفادة من موارد وشعوب المنطقة المستعمرة.
- (24) دكتورة/ جيهان عبد السلام، (العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية)، 2022م، ص 4.
- فقد شهدت العلاقات الصينية- الإفريقية في العقد الأخير من القرن العشرين قفزة كبيرة، يُغذيها الانفتاح المتزايد للصين المصحوب بدعم تنموي واجتماعي للقارة السمراء، كما يُغذيها من جهة أخرى تطلع الجانب الإفريقي للبحث عن شراكة مربحة بعيدًا عن الدول الأوروبية ذات الطابع الاستعماري القديم.
- (25) ورقة بحثية صادرة عن كلية الدراسات الدولية المتقدمة، التابعة لجامعة "جونز هوبكنز" بعنوان: "ما هي المواصفات الصينية لتخفيف ديون الدول الإفريقية؟ متاح على الرابط التالي: <https://www.cnbcarabia.com>
- (26) في عام 2019م عقدت الحكومة الصينية ودولة إثيوبيا اتفاقية قرض بقيمة تبلغ أكثر من ملياري دولار لتمويل إنشاء مشروع خط للسكك الحديدية بامتداد 756 كيلو مترًا ويربط بين أديس أبابا وجيبوتي، ويقضي الاتفاق بأن تقدم الصين هذا القرض من خلال بنك الصادرات والواردات الصيني، وسوف يستخدم هذا القرض أيضًا في تمويل مشروع للسكك الحديدية بامتداد 100 كيلو مترًا يمتد من الحدود الإثيوبية مع جيبوتي إلى ميناء دورالي الجيبوتي، وسيلعب هذا المشروع العملاق دورًا حيويًا في اختزال الزمن بين أديس أبابا وميناء جيبوتي والاسهام كذلك في مواصلة النمو الاقتصادي السريع في إثيوبيا.
- (27) يعد الصندوق المصري السويسري للتنمية-على الرغم من العراقيل التي اعترضت تأسيسه- من التجارب اللافتة في مجال محو ديون البلدان النامية، وتسهم هذه الوسيلة بشكل جاد في تنمية هادفة في مصر من خلال تمويل 90 مشروعًا في قطاعات متكاملة، تشمل محو الفقر والقضاء على البطالة وحماية البيئة، هذا ويمكن اعتبار الصندوق المصري السويسري للتنمية وسيلة مثلى اعتمدها سويسرا في سياق تجسيم سياستها الرامية إلى محو الديون المتراكمة بذمة البلدان النامية، ففي 15 يونيو 1995م (في إطار اتفاق ثنائي مع مصر) تم محو حوالي 150 مليون فرنك من الديون التجارية السويسرية المتراكمة على كاهل الحكومة المصرية.



وبما أن مصر لا تعد (من حيث مستوى دخلها) من البلدان التي تسمح معايير المساعدة السويسرية في ميدان التنمية بضمها إلى مناطق النشاط السويسري؛ فقد تكفلت الدولة السويسرية بتسديد الـ 150 مليون فرنك من الديون، على أن يتم في المقابل تأسيس صندوق تنمية مشترك تسهم فيه مصر بحوالي 60 % من قيمة تلك الديون؛ (أي حوالي 90 مليون فرنك أو ما يعادل ، وقد حددت ثلاثة قطاعات بإمكان الصندوق أن يساعد في تمويل) 265 مليون جنيه مصري مشاريعها في مصر على مدى 10 أعوام، تشمل إيجاد فرص مستدامة لتشغيل العاطلين عن العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية ومحو الأمية وتوفير التعليم الأساسي بالمناطق المحرومة، وأخيرًا حماية البيئة عبر مشاريع تُنجز محليًا وتراعي حاجيات سكان القرى والطبقات الفقيرة. في السياق نفسه؛ شكل الإشراف المشترك على سير عمل الصندوق من قبل السفير السويسري في القاهرة ومسئول من وزارة التعاون الدولي المصرية طريقة جديدة في التعاطي مع هذه النوعية من المشاريع التنموية.

(28) تقرير صادر عن البنك الدولي، بعنوان: "التمويل بالدين" في 2021/3/19م.

(29) مؤتمر صحفى عالمي لرئيس الوزراء المصري بتاريخ 2022/8/27م ، لعرض خطة الدولة المصرية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الراهنة.

(30) Déclaration du FMI sur l'Égypte , 23/3/2022.

(31) Statistiques de la dette extérieure, Guide à l'intention des préparateurs et des employés, Secrétariat du Club de Paris, Supplément 3, 2003, p 249 .

(32) بحسب صندوق النقد الدولي؛ فإن الدين العالمي قد وصل في الربع الأول من العام 2023م إلى ما يزيد عن 300 تريليون دولار.

(33) Mankiw (Gregory N.):Macroeconomie,, Traduction par Jean , Houard, De Boeck, 2001,p 189.

(34) بيان البنك المركزي المصري المعنون: "المعدل المستهدف للتضخم العام"، متاح على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg>

(35) دكتور/ عبد الحميد الشورى، الوجيز فى النقود والبنوك (ملاحم استقلال البنك المركزي المصري)، ص 145.

(36) بيان صحفى للجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري، بتاريخ 30 مارس 2023م.

(37) دكتور/ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص 4.

(38) Hubert Martini, Techniques de commerce international, À jour au 1er septembre 2017 , p 199.



Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly



Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 108
February 2025

Fifty First Year
Founded in 1974



Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233